

س١: المستند هو وثيقة تستخدم كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة مالية؛ مثال ذلك الشيكات، الفواتير.

صواب – خطأ

س٢: فتح الحسابات ليتنقل إلى كل منها العمليات المتشابهة ذات الطبيعة الواحدة.

صواب – خطأ

س٣: الخصوم هي الالتزامات المستحقة على المنشأة تجاه ملاكها أو أصحابها.

صواب – خطأ

س٤: تتصف جميع الأصول بأن لها كيان مادي ملموس.

صواب – خطأ

س٥: من وظائف المحاسبة المالية توصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة من خلال القوائم المالية.

صواب – خطأ

س٦: يساعد دفتر اليومية على تجنب بعض الأخطاء إذا سجلت العمليات في دفتر الأستاذ مباشرة.

صواب – خطأ

س٧: من الضروري تساوي جانبي ميزان المراجعة سواء كان بالمجاميع أو بالأرصدة.

صواب – خطأ

س٨: يعني مبدأ المقابلة في المحاسبة مقابلة الإيرادات المقبوضة فقط عن سنة مالية مع المصاريف المسددة فقط عن نفس السنة.

صواب – خطأ

س٩: لا يترتب على سداد مبالغ للدائنين نقداً أي تأثير على مجموع طرفي معادلة المحاسبة.

صواب – خطأ

س١٠: من الضروري أن تؤدي الإيرادات إلى زيادة النقدية مع زيادة مماثلة في حقوق الملكية.

صواب – خطأ

س١١: يسجل النقص في عناصر الأصول والمصروفات بجعلها دائنة، في حين يسجل الزيادة في عناصر الخصوم وحقوق الملكية والإيرادات بجعلها دائنة أيضاً.

صواب – خطأ

س١٢: تتحقق الإيرادات محاسبياً عند إتمام واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة.

صواب – خطأ

س١٣: تهدف محاسبة التكاليف إلى إعداد القوائم المالية للمنشأة.

صواب – خطأ

س١٤: إن كل عملية مالية لا بد وأن يتأثر بها حسابين من حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

صواب – خطأ

س١٥: يترتب على المصروفات نقص الأصول أو زيادة الالتزامات أو كلاهما مع نقص مماثل في حقوق الملكية.

صواب – خطأ

س١٦: إذا حدثت زيادة في أحد الأصول فلا بد وأن يقابل ذلك نقص في أصل آخر أو زيادة في حقوق الملكية.

صواب – خطأ

س١٧: الترصيد هو نقل طرفي القيد من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ.

صواب – خطأ

س١٨: دورة التشغيل في المنشآت التجارية هي متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء السلع والبيع وتحصيل قيمة المبيعات نقدًا.

صواب – خطأ

س١٩: تعني الموضوعية أن ترتبط المعلومات بصورة مفيدة بالحدث الذي صممت من أجله أو النتائج التي أعدت لتحقيقها.

صواب – خطأ

س٢٠: الترحيل هو عبارة عن استخراج نتيجة العمليات المالية التي أثرت على حساب ما.

صواب – خطأ

س٢١: الخصوم طويلة الأجل (الثابتة) هي الالتزامات التي يجب سدادها خلال السنة المالية أو دورة التشغيل أيهما أطول.

صواب – خطأ

س٢٢: يوفر ميزان المراجعة دليلًا قاطعًا على صحة عمليات التسجيل والتبويب والترصيد.

صواب – خطأ

س٢٣: تعني قاعدة القيد المزدوج أن لكل عملية مالية طرفين متساويين أحدهما مدين والآخر دائن.

صواب – خطأ

س٢٤: الأصول الثابتة هي الممتلكات أو الحقوق التي ليس لها وجود مادي ملموس.

صواب – خطأ

س٢٥: قائمة المركز المالي هي تقرير مالي يفصح عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين.

صواب – خطأ

س٢٦: مبدأ يلزم المنشأة بتقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية غالبًا ماتكون سنة مالية، هو:

١- الثبات. ٢- المقابلة. ٣- الاستمرارية. ٤- لا شيء مما سبق.

س٢٧: لكي تكون المحاسبة أداة نافعة لمستخدميها، فيجب أن تتصف المعلومات المحاسبية:

- ١- الاستمرارية.
- ٢- المقابلة.
- ٣- القابلية للتحقق.
- ٤- الثبات.

س٢٨: مبدأ يلزم المنشأة عند اتباع إجراء أو أسلوب محاسبي معين، فإنه يجب أن لا يتغير من فترة لأخرى؛ هو:

- ١- التحقق.
- ٢- الثبات.
- ٣- الاستحقاق.
- ٤- الفترة المحاسبية.

س٢٩: أي مما يأتي لا يعد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

- ١- التكلفة التاريخية.
- ٢- الفترة المحاسبية.
- ٣- المقابلة.
- ٤- الدقة.

س٣٠: إذا بلغ صافي الربح عن الفترة المالية 140,000 ريال فإن ذلك يؤدي إلى:

- ١- زيادة الخصوم.
- ٢- نقص الخصوم.
- ٣- زيادة حقوق الملكية.
- ٤- نقص حقوق الملكية.

س٣١: أي من الحسابات التالية لا يعد من حسابات الأصول المتداولة:

- ١- المدينون.
- ٢- أوراق الدفع.
- ٣- أوراق القبض.
- ٤- نقدية بالبنك.

س٣٢: تهتم بتصميم النظم المحاسبية المختلفة بما يتلائم مع طبيعة المنشأة وشكلها القانوني:

- ١- المحاسبة المالية.
- ٢- المحاسبة الإدارية.
- ٣- المحاسبة.
- ٤- لا شيء مما سبق.

س٣٣: تقرير مالي يستخدم لتقييم أداء المنشأة عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات المرتبطة بها خلال فترة محاسبية معينة.

- ١- قائمة الدخل.
- ٢- قائمة المركز المالي.

- ٣- قائمة التدفقات المالية.
- ٤- لا شيء مما سبق.

س٣٤: إذا بلغ إجمالي الجانب المدين لحساب المدينين بدفتر الأستاذ العام 500,000 ريال، وإجمالي الجانب الدائن 400,000 ريال، فإن رصيد ح/ المدينين بدفتر الأستاذ يظهر:

- ١- رصيداً مقفلاً (أي بدون رصيد)
- ٢- رصيد مدين بمبلغ 100,000 ريال.

- ٣- رصيد دائن بمبلغ 900,000 ريال.
- ٤- رصيد دائن بمبلغ 100,000 ريال.

س٣٥: تم تسديد 30,000 ريال مستحقة على المنشأة نقدًا، فإن الطرف الدائن للقيود المحاسبي هو:

- ١- 30,000 ح/ الصندوق.
- ٢- 30,000 ح/ البنك.
- ٣- 30,000 ح/ المدينين.
- ٤- 30,000 ح/ الدائنين.

س٣٦: استأجرت المنشأة مكتبًا لمزاولة النشاط بإيجار سنوي 20,000 ريال، دفع نصف القيمة بشيك، فإن الطرف المدين للقيود المحاسبي هو:

- ١- 20,000 ح/ مصروف الإيجار.
- ٢- 10,000 ح/ الصندوق، 15,000 ح/ الدائنين.
- ٣- 10,000 ح/ البنك.
- ٤- 10,000 ح/ مصروف الإيجار.

س٣٧: يظهر رصيد حسابي المدينين والدائنين على التوالي في قائمة المركز المالي ضمن:

- ١- الأصول المتداولة والأصول غير الملموسة.
- ٢- الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.
- ٣- الأصول المتداولة وحقوق الملكية.
- ٤- الأصول المتداولة والخصوم طويلة الأجل.

س٣٨: يمكن زيادة الأصول عن طريق:

- ١- النقص في أصل أو أصول أخرى.
- ٢- زيادة الالتزامات.
- ٣- زيادة حقوق الملكية.
- ٤- جميع الإجابات السابقة صحيحة.

س٣٩: تشمل مقومات النظام المحاسبي:

- ١- المستندات.
- ٢- الدفاتر (السجلات المحاسبية).
- ٣- التقارير المالية (القوائم المالية).
- ٤- جميع الإجابات السابقة صحيحة.

س٤٠: قام صاحب المنشأة بسحب مبلغ 10,000 ريال من حساب الصندوق أودعه في البنك، فإن الطرف المدين للقيود هو:

- ١- 10,000 ح/ المسحوبات.
- ٢- 10,000 ح/ الصندوق.
- ٣- 10,000 ح/ البنك.
- ٤- 10,000 ح/ رأس المال.

س٤١: إذا بلغ مجموع الأصول الثابتة 250,000 ريال، ومجموع الأصول المتداولة 150,000 ريال، ومجموع الخصوم 100,000 ريال، فإن حقوق الملكية وفقاً لمعادلة المحاسبة تساوي:

١- 350,000 ريال.

٢- 300,000 ريال.

٣- 400,000 ريال.

٤- 250,000 ريال.

س٤٢: أي من الأطراف التالية يعد من الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية:

١- المستثمرون المحتملون.

٢- المقرضون.

٣- أصحاب المنشأة (الملاك).

٤- جميع الإجابات السابقة صحيحة.

س٤٣: فرع من فروع المحاسبة يقوم على تسجيل التصرفات المالية للوحدات الحكومية في ضوء إطار محدد يحكمه النظام واللوائح المالية، هو:

١- المحاسبة المالية.

٢- المحاسبة الإدارية.

٣- محاسبة الزكاة والضرائب.

٤- المحاسبة الحكومية.

س٤٤: وفقاً لمعادلة المحاسبة فإن الخصوم تساوي:

١- الأصول + حقوق الملكية.

٢- الأصول - حقوق الملكية.

٣- الأصول - الخصوم.

٤- لا شيء مما سبق.

س٤٥: أداة محاسبية لإظهار آثار العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة على عناصر الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات هي:

١- قائمة الدخل.

٢- قائمة المركز المالي.

٣- الحساب (في دفتر الأستاذ).

٤- دفتر اليومية.

س٤٦: قامت المنشأة بشراء أثاث ومفروشات بمبلغ 80,000 ريال على الحساب، فإن الطرف المدين للقيود المحاسبي هو:

١- 80,000 ح/ أثاث ومفروشات.

٢- 80,000 ح/ البنك.

٣- 80,000 ح/ الدائنين.

٤- 80,000 ح/ الصندوق.

س٤٧: تم بيع جزء من الأراضي بمبلغ 40,000 ريال على الحساب، فإن الطرف المدين للقيود المحاسبي هو:

- ١- 40,000 ح/ الصندوق.
- ٢- 40,000 ح/ البنك.
- ٣- 40,000 ح/ المدينين.
- ٤- 40,000 ح/ الأراضي.

س٤٨: تم شراء مبنى بمبلغ 70,000 ريال، دفع منها 30,000 ريال بشيك والباقي على الحساب، فإن الطرف الدائن للقيود المحاسبي هو:

- ١- 30,000 ح/ البنك، 40,000 ح/ المدينين.
- ٢- 30,000 ح/ البنك، 40,000 ح/ الدائنين.
- ٣- 30,000 ح/ الصندوق، 40,000 ح/ الدائنين.
- ٤- 70,000 ح/ المباني.

س٤٩: قرر صاحب المنشأة زيادة رأس المال بمبلغ 300,000 ريال، وذلك بإيداع المبلغ في حساب المنشأة بالبنك، فإن الطرف الدائن للقيود المحاسبي هو:

- ١- 300,000 ح/ البنك.
- ٢- 300,000 ح/ المسحوبات.
- ٣- 300,000 ح/ الصندوق.
- ٤- 300,000 ح/ رأس المال.

س٥٠: حصلت المنشأة قيمة الخدمات المؤداة للعملاء 30,000 ريال نقدًا، فإن الطرف الدائن للقيود المحاسبي هو:

- ١- 30,000 ح/ الصندوق.
- ٢- 30,000 ح/ إيرادات خدمات.
- ٣- 30,000 ح/ البنك.
- ٤- 30,000 ح/ المدينين (العملاء).

س٥١: إذا بلغ رأس مال إحدى المنشآت 30,000 ريال، وحققت المنشأة إيرادات 70,000 ريال، كما بلغت مصروفاتها 20,000 ريال، فإن حقوق الملكية تساوي:

- ١- 390,000 ريال.
- ٢- 350,000 ريال.
- ٣- 370,000 ريال.
- ٤- 320,000 ريال.

س٥٢: تعتبر الأصول والخصوم من الحسابات:

- ١- ذات الطبيعة المدينة والدائنة على حسب الترتيب.
- ٢- ذات الطبيعة الدائنة والمدينة على حسب الترتيب.
- ٣- ذات طبيعة مدينة.
- ٤- ذات طبيعة دائنة.

س٥٣: اشترت إحدى المنشآت آلة بمبلغ 200,000 ريال، سددت 80,000 ريال نقدًا والباقي على الحساب، وعليه يقوم المحاسب بإظهار الآلات

١- بسعر 80,000 ريال تطبيقًا للأساس النقدي.

٢- بسعر 120,000 ريال تطبيقًا لأساس الاستحقاق.

٣- بسعر 200,000 ريال تطبيقًا لمبدأ التكلفة التاريخية.

٤- بسعر 80,000 ريال تطبيقًا لمبدأ التكلفة التاريخية.

س٥٤: إذا بلغ صافي الخسارة عن الفترة المالية 100,000 ريال فإن ذلك يؤدي إلى:

١- زيادة حقوق الملكية بمبلغ 100,000 ريال.

٢- نقص الإيرادات عن المصروفات بمبلغ 100,000 ريال.

٣- زيادة الإيرادات عن المصروفات بمبلغ 100,000 ريال.

٤- زيادة رأْي المال بمبلغ 100,000 ريال.

س٥٥: يتم إعداد قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية بهدف:

١- معرفة نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة.

٢- معرفة نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة في لحظة زمنية معينة.

٣- معرفة المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة.

٤- معرفة المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.

س٥٦: دفتر اليومية هو:

١- سجل يوضح أرصدة كل من الحسابات المدينة والدائنة.

٢- سجل لتجميع العمليات المتشابهة لكل بند في حساب واحد.

٣- يساعد على استخراج أرصدة الحسابات المدينة والدائنة أولاً بأول.

٤- سجل تثبت فيه الأحداث المالية أولاً بأول حسب تسلسلها التاريخي.

س٥٧: عند زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في عملية الترسيد يظهر:

- ١- رسيد دائن للحساب كتمم حسابي ويكتب في الجانب المدين.
- ٢- رسيد دائن للحساب كتمم حسابي ويكتب في الجانب الدائن.
- ٣- رسيد مدين للحساب كتمم حسابي ويكتب في الجانب الدائن.
- ٤- رسيد مقفل (أي بدون رسيد).

س٥٨: إن ميزان المراجعة يوفر دليلاً مبدئياً على:

- ١- أن جميع العمليات المسجلة في الدفاتر تتساوى فيها الأطراف المدينة مع الأطراف الدائنة.
- ٢- أن الرصيد المدين أو الدائن لكل حساب تم تحديده بطريقة صحيحة.
- ٣- أنه تم إدراج أرصدة الحسابات في ميزان المراجعة بطريقة سليمة.
- ٤- جميع الإجابات السابقة صحيحة.

س٥٩: دفتر الأستاذ هو:

- ١- المنتج النهائي للنظام المحاسبي.
- ٢- أهم وسيلة يتم من خلالها توصيل المعلومات المحاسبية إلى المستخدمين.
- ٣- تصنيف جميع العمليات التي تم تسجيلها في دفتر اليومية العامة.
- ٤- وثيقة تستخدم كدليل موضوعي مؤيد لحدوث المعاملة المالية.

س٦٠: اقترضت المنشأة مبلغ 200,000 من بنك الرياض وتم إيداعه بالصندوق فإن القيد المحاسبي هو:

- ١- 200,000 ح/ البنك مدين، 200,000 ح/ القرض دائن.
- ٢- 200,000 ح/ الصندوق مدين، 200,000 ح/ القرض دائن.
- ٣- 200,000 ح/ الصندوق مدين، 200,000 ح/ رأس المال دائن.
- ٤- 200,000 ح/ الصندوق مدين، 200,000 ح/ الدائنين دائن.